

# الاندماج الاجتماعي والديمقراطية: نحو مقارنة سوسيولوجية

فوزي بوخريص  
باحث مغربي



قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

## ملخص:

يسعى هذا البحث إلى تناول موضوع "الاندماج الاجتماعي والديمقراطية" من منظور سوسولوجي، يستند إلى أهم الإسهامات النظرية التي أنتجت طوال تاريخ علم الاجتماع حول مفهوم "الاندماج الاجتماعي" في علاقته بمفاهيم أخرى أساسية، مثل: الديمقراطية والمواطنة...إلخ. وذلك اقتناعاً منا بأن ما يضمن تشكل كيان اجتماعي ديمقراطي ما (وطن، دولة، مجموعة دول) والحفاظ على استمراريته، هو الاندماج الاجتماعي الفعلي القائم على مبدأ المشاركة والمواطنة الفعلية والفعالة للأفراد والجماعات في الحياة الاجتماعية، وخصوصاً في إبداع المعايير الاجتماعية والقيم المشتركة وفي إنتاج الثروة المشتركة وفي الاستفادة العادلة من منافعها.

وبالمقابل، فإنّ الكيان الاجتماعي الذي يفتقر لمقومات الاندماج الاجتماعي أو ما يصطلح عليه الآن تورين ودومنيك شناير بـ "الاندماج الديمقراطي"، يدفع عدداً كبيراً من الأفراد والجماعات إلى الانفلات من مجال تأثيره أو فعله، ويلقي بهم في أحضان الجريمة والانتحار والعنف والإرهاب...إلخ.

من هنا ارتأينا ضرورة:

- أولاً: تحديد مفهوم الاندماج الاجتماعي كما تبلور في التراث السوسولوجي منذ بداياته مع دوركهايم وفيير وغيرهما إلى حدود الآن، وكذلك تمييز مفهوم الاندماج الاجتماعي عن المفاهيم المجاورة له مثل الإدماج، والاستيعاب، وسياسات الاندماج...إلخ.

- ثانياً: دراسة طبيعة العلاقات القائمة بين مفاهيم الاندماج الاجتماعي والديمقراطية والمواطنة، ورصد لتحولات هذه المفاهيم، مع استحضار شبكة المفاهيم المرتبطة بها، مثل الاندماج الديمقراطي، والديمقراطية التشاركية، والمواطنة الكلاسيكية (السياسية)، والمواطنة الاقتصادية والاجتماعية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني...إلخ. وذلك انطلاقاً من الأدبيات السوسولوجية ذات العلاقة بالموضوع.

- ثالثاً: إبراز جدلية الاندماج الاجتماعي وتشكل المجتمع الديمقراطي أو مجتمع المواطنين.

## تقديم:

إنّ الخوض في إشكالية "الاندماج الاجتماعي والديمقراطية" ليس ترفاً فكرياً، وإنما اهتمام ملحّ، نابع من واقعنا العربي؛ فهذه الإشكالية التي استرعت اهتمام علماء الاجتماع الغربيين منذ دوركهايم إلى دومنيك شنايبر وآلان تورين، هي إشكالية مجتمعاتنا العربية أيضاً، ونحن عندما نطرحها هنا للتأمل، خصوصاً في بعدها النظري- المفاهيمي، لا نسعى من خلال ذلك إلى إسقاطها على مجال بعيد عنها وغير معني بها، بقدر ما نمحها أساساً موضوعياً من وحي واقعنا العربي. ومن أجل تملك أسئلة الإشكالية المجردة، ومنحها مضموناً واقعياً، لكي تصير أسئلتنا وليست أسئلتهم فقط، تنطلق هذه المساهمة من الوضعية المشكلة situation problème التالية:

## "وضعية - مشكلة" من وحي الواقع العربي

أفضت سيرورة التحديث السياسي في غالبية البلدان العربية إلى تقوية جهاز الدولة، وتحويله إلى كيان مؤسساتي منتشر ومتغلغل أكثر فأكثر في مجالات الحياة الاجتماعية والجغرافية وبين الفئات الاجتماعية، كما أفضت إلى تفكيك الذات المجتمعية، وتقويض تنظيمات المجتمع التقليدي التي كانت تؤطر النشاط الاقتصادي والثقافي والديني للأفراد والجماعات، وكانت تؤدي بالتالي وظيفة "الإدماج الاجتماعي" في الكيانات الجماعية communautaires، بالنظر إلى ما توفره من حماية وتعاون وتضامن؛ فقد كان المجتمع في المنطقة العربية خلال قرون يعتمد على العائلة الممتدة والقبيلة والعشيرة والزاوية والجماعة. بل يمكن القول إنه، بقدر تراجع دور "الدولة المركزية" في الإدماج الاجتماعي، على الأقل في المجتمعات العربية التي شهدت تبلوراً مبكراً لما يمكن اعتباره حكماً مركزياً كما هي حالة المغرب<sup>1</sup>، تزايد دور التنظيمات التقليدية (القبيلة والزاوية و"الجماعة" وتنظيمات الشرفاء والعلماء... إلخ) في تقوية الروابط والتضامن و"الاندماج" الاجتماعي<sup>2</sup>. خصوصاً أنّ هذه القدرة التي لجماعة ما على التعاون والتضامن والاندماج، لأسباب مختلفة قرابية وتكافلية

<sup>1</sup> - حيث يشير عبد الله العروي إلى تقلص قدرة المخزن (الحكم المركزي) على الإدماج الاجتماعي من خلال إبعاد جماعات وقبائل ومناطق جغرافية، وإقصائها من المشاركة في السلطة المركزية، مقابل إدماج كيانات اجتماعية وجغرافية أخرى في الحكم، من هنا الحديث عما يصطلح عليه في الأدبيات السوسولوجية الكولونيالية بثنائية "بلاد المخزن"، حيث يحضر منطق الإدماج والمشاركة.

انظر:

Laroui Abdallah, *les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912)*, (Paris, éd François Maspero, 1977)

<sup>2</sup> - حمودي عبد الله، المجتمع المدني في المغرب العربي: تجارب، نظريات وأوهام، ضمن "وعي المجتمع بذاته" (الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 1998)، ص 235



الدولة وتنمو داخلها، وتتحول إلى نخبة سياسية صاعدة، إما كجزء من الطبقة الحاكمة أو كنخبة قائدة لمعركة ديمقراطية الممارسة السياسية.

غير أنّ ضعف الدولة، الراجع بالأساس إلى غياب الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان، وكذلك انعدام تنمية فعلية مبنية على تنظيم وتطوير الإنتاج والتحكم في فائض القيمة الذي يصب أغلبه في الخارج، جعلها عاجزة عن الاضطلاع بمسؤولياتها تجاه مواطنيها، على مستوى تجهيز البلاد وتوفير الخدمات والمصالح العمومية والتكفل بالحاجات المتزايدة للأفراد والجماعات، والنتيجة هي اشتداد ضغط المجتمع على الدولة، ومقاومتها له بقمع متزايد، وباعتماد أكثر على الخارج في طلب المساعدة والحماية. وكما هو معلوم، فالمجتمع الذي يفتقر لمقومات الاندماج الاجتماعي، أو ما يصطلح عليه الآن تورين ودومنيك شنايدر بـ "الاندماج الديمقراطي"، يدفع عدداً كبيراً من الأفراد والجماعات إلى الانفلات من مجال تأثيره أو فعله، ويلقي بهم في أحضان الجريمة والانتحار والعنف والإرهاب... إلخ.

من هنا، فالتحولات الاجتماعية التي تشهدها- بنوع من التفاوت- المجتمعات العربية في الآونة الأخيرة، تكشف بالملحوس أنه لا القوة المادية (أجهزة القمع) ولا القوة "الناعمة" (وجهة نظر الحاكم بخصوص المحكوم، حيث يعتبر الحاكم أنّ المحكوم كائن غير مندمج ولا يشارك كما ينبغي في الحياة الاجتماعية بحكم قصوره ونقص تربيته وعدم نضجه.. إلخ<sup>5</sup>.

ومعلوم أنّ طرح إشكالية الاندماج الاجتماعي والديمقراطية و**بناء مجتمع المواطنة**، يعني التفكير في طريقة العيش الجماعي في إطار الوطن أو الدولة أو أي كيان جماعي آخر، وكذلك التفكير في عوائق هذا الاندماج سواء في عملية بناء الدولة أو عمليات التحديث السياسي والتحول الديمقراطي، بحكم أنّ بناء الدولة محايث لسيرورة التحديث السياسي، وما تطرحه من قضايا أهمها الاندماج الاجتماعي، وإرساء دعائم الديمقراطية وبناء مجتمع المواطنة أو مجتمع المواطنين، فهيمنة الإيديولوجيا الرسمية كقيلة بالحفاظ على الأنظمة العربية وضمان استمراريتها. إنّ الرهان على الإدمج الاجتماعي عبر تسخير أجهزة الدولة

<sup>5</sup>- وحول أسطورة الجيش كأداة للاندماج المجتمعي *intégration sociétale* القسري ونموذج للاندماج بالنسبة لباقي المجتمع التي انتشرت في كل البلدان العربية، من سوريا إلى السودان، بل إلى اليمن. يمكن الرجوع إلى:

Salame Ghassan. *Sur la causalité d'un manque: pourquoi le monde arabe n'est-il donc pas démocratique ?*. In: Revue française de science politique, 41e année, n°3, (1991), pp. 307-341



interdépendance بين عناصر أو وحدات مجموع ما، ينظر إليها من منظور نسقي. ويقوم هذا الترابط البيئي على "التلاؤم بين مكونات النسق مع بعضها بعضاً"، كما أكد توكوت بارسونز في مؤلفه "النسق الاجتماعي".<sup>9</sup> وينبغي أن نضيف أخيراً أنّ الاندماج يأخذ أشكالاً مختلفة، ويرتبط بنوعيات مختلفة. لهذا من الملائم التمييز في الوقت نفسه بين أنماطه ومستوياته. وهكذا يميز لاندكير<sup>10</sup> Landecker أربعة أنماط أساسية من الاندماج، هي: الاندماج الثقافي l'intégration culturelle الذي يهتم درجة الانسجام بين قيم ثقافة ما، والاندماج المعياري l'intégration normative الذي يتعلق بدرجة تطابق السلوكيات مع المعايير الجماعية، والاندماج التواصلية l'intégration communicative الذي يرتبط بكثافة تبادل المعاني بين الفاعلين، وأخيراً الاندماج الوظيفي l'intégration fonctionnelle المتعلق بتبادل الخدمات.

أما بخصوص مستويات الاندماج الاجتماعي، الذي يهتما أكثر، فينبغي التمييز بين الاندماج في جماعة ما، والاندماج في المجتمع الشامل. وبخصوص المجتمع في كليته، يعرف الباحث Eliezer Ben Rafael الاندماج، باعتباره نقيضاً لغياب الانسجام والإقصاء والتجزئة fragmentation والتشتت Eparpillement<sup>11</sup>.

## 2.1- سياسات الاندماج:

ويقصد بسياسات الاندماج politiques d'intégration مجموع التدابير المتخذة من أجل بلورة إرادة سياسية وتطبيقها في مجال اندماج المهاجرين. وقد أوضحت السياسات العمومية لاندماج المهاجرين وأبنائهم اليوم سياسات رسمية في العديد من البلدان الأوروبية (في فرنسا، ثم في بريطانيا وألمانيا... إلخ).<sup>12</sup> وتكتسي سياسة الاندماج الاجتماعي معنى إيجابياً عندما تستند إلى القيم الديمقراطية، وتأخذ بعين الاعتبار ذاتية المهاجرين كفاعلين اجتماعيين، بينما تأخذ دلالة سلبية، بل ومبتذلة، عندما تعبّر كما يرى بعض علماء الاجتماع<sup>13</sup> عن وجهة نظر المهيمن (الطبقة المتوسطة المحافظة في الغالب) بخصوص المهيمن عليه (الفئات الشعبية وفئات المهاجرين أو المنحدرة من الهجرة)، حيث ينظر الأول إلى الثاني على أنه غير مندمج، ولا

<sup>9</sup>- ورد عند:

Dominique Schnapper, *Qu'est ce que l'intégration?*, p. 12

<sup>10</sup>- F. Chazel, *L'intégration sociale*, in 1 encyclopédie philosophique universelle – vol 2 – les notions philosophiques dictionnaire - (Paris, éd PUF, 1990), P. 1325

<sup>11</sup>- Dominique Schnapper, *Qu'est ce que l'intégration?*, P. 11

<sup>12</sup>- Dominique Schnapper, *Qu'est ce que l'intégration?*, PP. 21- 23

<sup>13</sup>- Dominique Schnapper, *Qu'est ce que l'intégration?*, P. 18

يشارك بشكل كاف في المجتمع، بل على أنه ناقص تربية... ومن هذا المنظور، يتحدد الآخر بالسلب والنقص والبعد عن المعيار المركزي.

وفي هذا الصدد، لا يمكن أن نعتبر ديمقراطية تلك المواقف التي تدعو المهاجرين إلى التماهي مع ثقافة ما، والاندماج في مجتمع ما، يتطابقان مع قيم كونية، فمثل تلك المواقف تعكس موقف العجرفة والاحتقار تجاه الثقافات والتجارب المختلفة، التي تختزل "مشاكل اندماج المهاجرين" في بعض القضايا الثانوية مثل الحجاب والبرقع... إلخ، التي تعتبر المهاجرين كبش فداء لتبرير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة لبعض فئات مجتمع الاستقرار، والتي تشكل تهديداً ليس للمهاجرين فقط وإنما لهذا المجتمع ككل. لأن ما يُسمى بمشاكل المهاجرين عموماً هي أولاً وقبل كل شيء مشاكل مجتمع استقرار هؤلاء المهاجرين، وقدرة المجتمع على إدماج كل ساكنيه، ومنهم المهاجرون<sup>14</sup>. وعلى العكس من ذلك، من خلال الجمع بين الدفاع عن الهوية والحق في الاختلاف وبين الاندماج، يمكننا بلورة حلول ديمقراطية تفضي إلى الاندماج الديمقراطي. ذلك أن الاندماج الفعلي للمهاجرين لا يتحقق بمجرد انصهارهم ضمن بوتقة مجتمع الاستقرار، بل ينجح عندما يحترم الآخرون هوياتهم الثقافية، فتبدو لهم متلائمة مع الانتماء إلى المجتمع المشترك. فالمهاجر لا يكون مندمجاً إلا عندما يقبل باعتباره كذلك، وعندما يعترف باختلافه، وينظر إلى هذا الاختلاف باعتباره إغناء للمجتمع<sup>15</sup>.

وقد دفعت المقترضات الديمقراطية وتطور دولة الرعاية كلّ البلدان الأوربية إلى أن تعتمد سياسة اندماج، تقوم على احترام هويات الأفراد والجماعات، مع الحرص في الوقت نفسه على الحد من التعبير الجماعي عن هذه الهويات في الفضاء العام. والاختلافات المسجلة على مستوى "نماذج" الاندماج، هي في الواقع على مستوى الخطابات المواكبة لها، أكثر منها على صعيد السياسات الفعلية المتبعة من طرف الحكومات، التي تظل متقاربة نسبياً. ويعود ذلك إلى أنه ليست هناك سوى سياسة ممكنة في هذا المجال هي سياسة الاندماج، التي تستهدف منح المهاجرين وسائل المشاركة في الحياة الجماعية على أساس متكافئ قدر الإمكان؛ أي أنّ سياسة الاندماج ليست نتاج اختيار من بين اختيارات ممكنة، وإنما هي ضرورة مجتمعية<sup>16</sup>. إلا إذا كنا مع اعتماد سياسة الإقصاء والتهميش.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الإشكالات التي يطرحها اندماج المهاجرين بدأت تطرح، بالنسبة إلى غالبية المجتمعات العربية - وإن ليس بالحدّة نفسها- إمّا بوصفها بلدان استقرار مثل بلدان الخليج العربي والعديد من

<sup>14</sup> - Dominique Schnaper, *Par-delà la burka*, PP. 461-472

<sup>15</sup> - Alain Touraine, *Qu' est- ce que la démocratie?*, (Paris, éd Fayard ,1996), P. 234

<sup>16</sup> - Dominique Schnaper, *Par-delà la burka ...* , PP. 461-472



وقد احتفظ العديد من الباحثين الأمريكيين بمفهوم الاستيعاب، بينما تبنت غالبية الباحثين الفرنسيين مفهوم الاندماج *intégration* استلهاماً لإرث دوركهايم، الذي سبق أن وظّف المفهوم للإشارة إلى مشكل المجتمع في كليته.

ونظراً للإيحاءات السلبية المرتبطة بمفهوم "الاستيعاب" وبغيره من المفاهيم الأخرى، هناك من الباحثين من ينتصر لمفهوم الاندماج *intégration* سواء في الحياة العامة أو في الأوساط العلمية، خصوصاً أنه يندرج ضمن تقليد سوسولوجي؛ أي له شرعية علمية مستمدة من تاريخ الفكر السوسولوجي. فمن خلال مفهوم الاندماج تساءل علماء الاجتماع، منذ أعمال دوركايم، عن كيفية تشكل الكيانات الجماعية والحفاظ على استمراريتها وحول العلاقات القائمة بين الفرد والجماعة. وخصوصاً كيف أنّ اندماج الأفراد ليس فقط نتاجاً لتطابق سلوكياتهم مع المعايير الاجتماعية والقيم الرسمية، وإنما لمشاركتهم الفعالة في الحياة الجماعية، وخصوصاً في إبداع المعايير الاجتماعية. وأخيراً كيف تنسج الروابط الاجتماعية في مجتمعات مؤسسة على سيادة الفرد *souveraineté de l'individu*، بعدما لم يعد الدين ولا التقاليد (التراث) يؤسسان للرابطة الاجتماعية، وصارت المواطنة المجردة مبدأ الشرعية السياسية ومصدراً للرابطة الاجتماعية.

ويعتبر إميل دوركهايم من أبرز علماء الاجتماع الذين أثروا مباشرة في المعرفة التي لدينا حول سيرورات الاندماج في المجتمعات الحديثة. فهو يعتقد أنّ اندماج المجتمع الحديث لا يهتم المجتمع عموماً فقط، أي المجتمع الوطني، وإنما كل الجماعات الخاصة التي تشكله. ومن أجل تحديد اندماج كل "مجتمع" ديني أو منزلي أو سياسي يستحضر دوركايم بعدين: عدد التفاعلات بين الأفراد واقتسام قيم مشتركة؛ فالاندماج هو نتاج مباشر لعدد أفراد المجتمع وكثافة التفاعلات التي بينهم، ونتاج كذلك لقبول وإنتاج قيم وممارسات مشتركة، وصياغة هدف مشترك يتجاوز المصالح المباشرة للأفراد. (ص 32)

ويعتبر الباحث فليب بيسنار<sup>19</sup> Besnard أنه من أجل تلخيص نظرية دوركايم حول الاندماج، "نقول إنّ كياناً اجتماعياً ما مندمج، عندما يكون أعضاؤه:

1- يمتلكون وعياً مشتركاً، ويتقاسمون المشاعر والمعتقدات والممارسات نفسها.

2- يتفاعلون في ما بينهم.

3- يشعرون أنّ لهم هدفاً مشتركاً يسعون إليه".

<sup>19</sup>- Dominique Schnapper, *Qu'est ce que l'intégration?*, P.34

ولا ينبغي للاندماج، وفق هذه النظرية، أن يخضع الفرد للجماعة، وأن يسلبه استقلاليته، وإنما ينبغي أن يربط الفرد بالجماعة، وينبغي أن يكون كافياً لكي يربط الفرد بالجماعة. وانطلاقاً من ذلك، فدور التربية أنها ترسخ لدى مواطني المستقبل مجموع الأفكار والمشاعر التي بدونها لا يكون المجتمع السياسي مندمجاً. وتبعاً للفكرة المركزية لكتاب "الانتحار" فإنّ نسب الانتحار - مؤشر الاختلال - تكون ضعيفة كلما كان الأفراد يشاركون في "مجتمعات" مندمجة جداً.

ويستنتج مما سبق أنّ الاندماج واقعة اجتماعية *fait social* لا تهم الفئات الاجتماعية التي في وضعية صعبة فقط (الأجانب، المهمشون...)، وإنما المجتمع في كليته. كما أنه لا يوجد اندماج في المطلق، وإنما توجد سيرورات اندماج معقدة وجدلية وغير منتهية أبداً، كما توجد أخرى للتمهيش أو الإقصاء. فكلّ تنظيم اجتماعي كيفما كانت طبيعته - أسرة أو مقولة أو وطن - يفترض بالتعريف سيرورة اندماج البعض وسيرورة إقصاء أو تمهيش البعض الآخر.

وما ينبغي دراسته ليس الاندماج في ذاته، وإنما الكيفيات التي تتخذها مختلف سيرورات وأبعاد هذا الاندماج، حيث يشير مفهوم الاندماج الاجتماعي إلى السيرورات التي عن طريقها يشارك الأفراد في مختلف أبعاد ومستويات الحياة الاجتماعية بواسطة النشاط المهني، وتعلم معايير الاستهلاك المادي، وتبني سلوكيات أسرية وثقافية، والتبادلات مع الآخرين والمشاركة في المؤسسات الجماعية المشتركة.

ويحيل مفهوم الاندماج لدى دوركايم على معنيين أساسيين: فهو يمكنه أن يميز علاقة الأفراد أو نسق فرعي/تحتي *sous-système* مع نسق أشمل أو اندماج "جزئي" *intégration tropique*. إنه إذن، خاصية فرد أو جماعة مميزة داخل مجموع أوسع. لكنه يمكن أن يميز كذلك مجموع نسق ما أو المجتمع ككل، أو الاندماج النسقي *intégration systémique*. واندماج هذه الجماعة أو تلك في المجتمع ليس سوى بُعدٍ من اندماج المجتمع في كليته أو الاندماج النسقي. والظاهرتان غير منفصلتين في الواقع.

وقد صاغ دوركهايم بوضوح العلاقة القائمة بين اندماج المجتمع واندماج الأفراد في المجتمع، عندما لاحظ أنّ المجتمع المضطرب والضعيف، يجعل عدداً كبيراً من الأفراد ينفلتون من مجال تأثيره، من هنا استشرأ ظواهر الجريمة والانتحار والعنف والإرهاب... إلخ.

## 2- الديمقراطية والمواطنة وسؤال الاندماج الاجتماعي:

### 1.2- مفهوم الديمقراطية:

تفرض الديمقراطية ذاتها اليوم، باعتبارها الشكل الطبيعي للتنظيم السياسي، والمظهر السياسي للحدث<sup>20</sup>.

وتقوم الديمقراطية على ثلاثة مبادئ أساسية، هي<sup>21</sup>:

**أولاً:** الاعتراف بالحقوق الأساسية للأفراد والجماعات، إذ ينبغي أن يشعر الفاعلون الاجتماعيون بأنهم مسؤولون عن حريتهم الخاصة، ويعترفون بقيمة وحقوق الشخص الإنساني، فلا ديمقراطية صلبة بدون هذه المسؤولية التي تخلقها الأوساط التربوية، خصوصاً الأسرة والمدرسة، أو تقضي عليها.

**ثانياً:** التمثيلية الاجتماعية للمسؤولين ولسياساتهم، إذ لا يمكن للديمقراطية أن توجد دون أن تكون تمثيلية؛ أي دون أن يكون الاختيار بين الحكام متوافقاً مع الدفاع عن المصالح والآراء المختلفة الممثلة في المجتمع. فلكي تكون الديمقراطية تمثيلية، ينبغي بالتأكيد أن يكون انتخاب الحكام حراً، لكن ينبغي أيضاً أن تكون المصالح الاجتماعية والاقتصادية قابلة للتمثيل، بل وأن يكون لها نوع من الأولوية مقارنة مع الاختيارات السياسية. لكن عكسياً، الديمقراطية لا تتعزز بضعف المجتمع السياسي وبخضوعه للمصالح الاقتصادية أو لمطالب الأقليات. إن المواطنة تفترض الانشغال بالشأن العام وبالربط القوي ما أمكن بين المطالب الاجتماعية والقرارات الكبرى للدولة.

وقد تراجع الاهتمام بالديمقراطية كثيراً في البلدان الغربية، فبعد مرحلة طويلة كان "كل شيء فيها سياسياً"، تعيش هذه البلدان مرحلة "كل شيء اقتصادي": فصارت أهداف التدبير السياسي هي: التنافس الاقتصادي الدولي، وتوازن التبادلات التجارية، وقوة النقد، والقدرة على تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة. فاعتبرت الديمقراطية طبيعية تماماً مثل اقتصاد السوق أو الفكر العقلاني، وأنه ينبغي حمايتها بدلاً من تنميتها وتنظيمها. والحال أن الليبرالية ليست هي الديمقراطية.

والواقع أنه لا يمكن قبول هذا التصور، حتى ولو كان ينبغي الاعتراف بأهميته التاريخية. فصحيح أن المجتمع الليبرالي والغني له قدرة قوية على تحقيق الاندماج الاجتماعي، ويمكن أن نلاحظ أنه منذ بداية القرن

<sup>20</sup> - Alain Touraine , *Qu' est- ce que la démocratie ?*, P. 15

<sup>21</sup> - Alain TOURAINE ,*CRITIQUE DE LA MODERNITÉ*, (Paris: Les Éditions Fayard, 1992) , PP. 379-384

التاسع عشر وإلى غاية نهاية القرن العشرين، اتسع فضاء الحريات بشكل كبير في البلدان الغربية، لكن صحيح أيضاً - وهو ما تؤكد باستمرار منذ الثورة الفرنسية - أنّ المطابقة بين الديمقراطية والمجتمع الليبرالي<sup>22</sup> لا تقدم أية إجابة لهيمنة الحياة السياسية من طرف سادة المجتمع المدني، خصوصاً من طرف مالكي المال، ولا تحول دون أن يكون المجتمع الليبرالي، في الوقت نفسه مجتمع اندماج ومجتمع إقصاء. لكن بالمقابل فالمجتمع الليبرالي ليس مجتمع القمع والاستبداد: بل من العيب أن نوجه له هذه المؤاخذة، هذا في حين أنّ ضحايا الأنظمة الاستبدادية والشمولية يعتبرونه ملجأ لهم. ولأنّ هذا المجتمع مفتوح ولأنه اندماجي *intégratrice* ومرن، يكون فيه الإقصاء مأساوياً أيضاً، لكن مع ذلك، لا مجال للمقارنة بينه وبين المجتمعات الشمولية أو الاستبدادية.

**ثالثاً:** الوعي بالمواطنة، وذلك بأن يشعر المحكومون الذين يختارون الحاكمين ويشاركون في الحياة الديمقراطية بكونهم مواطنين، وهو ما يفترض الوعي بالانتماء إلى مجتمع سياسي يقوم على الاندماج السياسي. فإذا كان المجتمع مجزأً بين إثنيات غريبة وعدائية بعضها تجاه البعض الآخر، وإذا كانت التفاوتات الاجتماعية كبيرة جداً، حيث لا يكون للسكان شعور بخير مشترك، فإنّ الديمقراطية تفقد أساسها. وهكذا، فيقدر ما يضعف خضوع المجتمع للدولة الديمقراطية، يقويها الاندماج ووحدة المجتمع السياسي. فالوعي بالمواطنة، كما بيّن مارشال T. H. Marshall، يتيح إعادة رأب وحدة المجتمع، المعرضة للتدمير بفعل البعد والتفاوت والصراع بين الجماعات.<sup>23</sup>

وقد تغير تمثل الديمقراطية بشكل جذري منذ القرن الثامن عشر؛ تحددت أولاً بالسيادة الشعبية وبتقويض النظام القديم المؤسس على الوراثة والحق الإلهي والامتيازات. وتطابقت فيما بعد مع فكرة الوطن، خصوصاً في الولايات المتحدة وفرنسا، ثم صارت تمثيلية بشكل أساسي، ومن بنجمان كونسطان إلى نوربيرتو بوبيو Norberto Bobbio، جعل منها مفكروها الأساسيون تحديداً مركزياً لحرية الحداثيين *liberté des modernes*، وتبدو صورتنا اليوم عن الديمقراطية دفاعية، حيث تقترن أكثر بالدفاع عن حقوق الإنسان، والدفاع عن الأقليات، والحدود المتعين رسمها لسلطة الدولة وسلطة مراكز السلطة الاقتصادية.<sup>24</sup> وبانتقال الديمقراطية إلى الدفاع عن الحقوق والحدود، فرضت نفسها، باعتبارها تناضل على جبهتين: النضال ضد السلطة المطلقة، والاستبداد العسكري واستبداد الحزب الشمولي، ووضع حدود للفردانية والفئوية القصوى؛

<sup>22</sup>- أي مع مجتمع يتميز بتنمية ذاتية *développement endogène* حيث الفعل التحديتي يتطابق مع ممارسة الحدثة نفسها، ومع تطبيق الفكر العقلاني في الحياة الاجتماعية، من خلال التمييز بين الأنظمة التحتية *sous-systèmes*: الاقتصادي والسياسي والديني والثقافي...انظر:

Alain TOURAINE, *CRITIQUE DE LA MODERNITÉ*, P. 384

<sup>23</sup>- Alain TOURAINE, *CRITIQUE*, P. 379

<sup>24</sup>- Alain TOURAINE, *CRITIQUE*, P. 373

فالديمقراطية تجمع بين الاندماج؛ أي إرساء المواطنة التي تفترض في المقام الأول حرية الاختيارات السياسية، وبين احترام الهويات والحاجات والحقوق.

وتجدر الإشارة إلى أنّ واقع الديمقراطية، حتى في ظل الديمقراطيات المتقدمة، يختلف جداً عن نموذجها المثالي، على اعتبار أنّ المصالح الفردية والفئوية لا تتراجع أمام سيادة الإرادة العامة، وأنّ الأليغارشيات تحافظ على استمراريتها ونفوذها، كما أنّ التسيير الديمقراطي عموماً لا ينفذ إلى أغلب مجالات الحياة الاجتماعية، وأنّ خلف مظاهر الديمقراطية يكمن في الغالب حكم التقنيين والأجهزة بمختلف تلاوينها، خصوصاً على مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي تظل خاضعة لهيمنة أليغارشيات غير خاضعة لأي محاسبة، حتى في ظل سيادة ضمانات دستورية وقانونية.

وعلى العموم هناك مؤشرات عدة تدفع اليوم إلى الاعتقاد بأنّ الأنظمة التي نسميها ديمقراطية تعرف أزمة وحالة ضعف، تتجلى عبر مجموعة من التظاهرات أهمها: انخفاض المشاركة السياسية، وأزمة التمثيلية السياسية.<sup>25</sup> والضعف الذي يعترى فكرة وواقع الديمقراطية يفضي إلى تقويض مرتكزات المواطنة وإضعاف الوعي بالمواطنة، إذ يشعر العديد من الأفراد بأنهم مستهلكون أكثر من كونهم مواطنين. ويشعر عدد متزايد منهم بأنهم مهمشون أو مقصيون، وبأنهم لا يشاركون فيه لأسباب اقتصادية، أو سياسية، أو إثنية أو ثقافية. فديمقراطية تمّ إضعافها هكذا يمكن أن تدمر، إمّا انطلاقاً من فوق بواسطة سلطة شمولية، وإما من تحت بفعل الفوضى والعنف والحرب الأهلية. وفي أحسن الأحوال، يؤول هذا الضعف الذي يعترى فكرة الديمقراطية إلى تعبير سياسي خارج - برلماني (خارج المؤسسة التمثيلية)، بل وخارج- سياسي للمطالب الاجتماعية، وللانتظارات والآمال. خصوصاً وأنّ نظاماً ما يكون ديمقراطياً بقدر ما يشارك عدد كبير من الأشخاص بشكل مباشر أو غير مباشر في اتخاذ القرار.<sup>26</sup> من هنا التوجه إلى نقد الديمقراطية التمثيلية والحديث عن استكمالها (أو ديمقراطية الديمقراطية) من خلال استحضار أنماط أخرى من الديمقراطية وأهمها: الديمقراطية التشاركية *démocratie participative* والديمقراطية التداولية *démocratie délibérative* والديمقراطية المستمرة *démocratie continue* وديمقراطية القرب *démocratie de proximité*.. إلخ.

## 2.2- مفهوم المواطنة:

<sup>25</sup> - حيث يشعر الناخبون بأنهم غير ممثلين، ولا يتوقفون عن التنديد بالطبقة السياسية التي ليس لها من هدف سوى سلطتها الخاصة وأحياناً الاغتناء الشخصي لأعضائها.

<sup>26</sup> - Alain Touraine , *Qu' est- ce que la démocratie?*, P. 19

المواطنة ليست هي الجنسية *nationalité*، حتى ولو أنّ المفهومين غير قابلين للتمييز قانونياً في بعض البلدان: فالجنسية تشير إلى الانتماء إلى دولة قومية، بينما المواطنة تؤسس الحق في المشاركة، بشكل مباشر أو غير مباشر، في تدبير المجتمع.<sup>27</sup>

صحيح أنّ تعاريف المواطنة في مختلف المرجعيات الوطنية لا تتطابق، فهي نتاج صراعات وتساويات بين تصورات مختلفة بين فئات اجتماعية متعارضة، تبعاً لعلاقات القوة القائمة بينها. ومع ذلك هناك خاصية مشتركة مميزة للمواطنة الحديثة في كل البلدان الديمقراطية، هي بعدها الكوني والديمقراطي، الذي يستهدف كمشروع إدماج كل الأفراد في الحياة الاجتماعية مهما كانت مميزاتهم الإثنية والعرقية والتاريخية والثقافية.<sup>28</sup> فالمواطنة باعتبارها أساس تنظيم المجتمع الديمقراطي، هي في الوقت نفسه مبدأ الشرعية السياسية ومصدر الرابطة الاجتماعية<sup>29</sup>، حيث لم تعد الرابطة الاجتماعية التي توحد الناس في المجتمع الديمقراطي تتأسس على أساس ديني أو سلالي أو غيره، وإنما على أساس سياسي. فالعيش المشترك لم يعد يعني اقتسام الدين نفسه أو الانتماء السلالي نفسه، وإنما يعني أن يكون المرء مواطناً في التنظيم السياسي ذاته،<sup>30</sup> ويمتلك قدراً من السيادة السياسية يتيح له الحق في التصويت وفي الترشح والولوج إلى الوظائف الانتخابية و/أو إلى السلطة، على قدم المساواة مع غيره.

فمبدأ المواطنة يتيح تدبير اختلاف الناس أفراداً وجماعات بالنظر إلى أنه يضمن الإدماج *l'inclusion* السياسي لكل المواطنين مهما كان اختلاف أصولهم، كما يتيح لهم الحفاظ، في إطار حياتهم الجماعية، على التزامهم بمرجعياتهم التاريخية والثقافية أو الدينية الخاصة.<sup>31</sup> من هنا، فالمواطنة الحقة مبدأ للاندماج الاجتماعي لجماعات وأفراد المجتمع، بغض النظر عن الاختلافات والتفاوتات القائمة بينهم (الأصول التاريخية والمعتقدات الدينية والظروف الاجتماعية... إلخ).

وتتعرض المواطنة بالمعنى الكلاسيكي للنقد والمراجعة في الوقت الراهن، بل وللاّثر من خلال الحديث عن أبعاد أخرى من المواطنة؛<sup>32</sup> فمنذ أكثر من عقدين من الزمن بدأت تظهر بوادر "أزمة مواطنة"، مرتبطة على الخصوص بتصاعد عزوف الناخبين في مختلف الاستشارات الانتخابية. فعندما يشعر الأفراد بعجز

<sup>27</sup> - Alain Touraine , *Qu' est- ce que la démocratie?*, P. 117

<sup>28</sup> - Dominique Schnaper, *Par-delà*, PP. 461-472

<sup>29</sup> - Dominique Schnaper, *Par-delà*, PP. 461-472

<sup>30</sup> - D. Schnaper, *Qu' est ce que l'intégration?*, P. 11

<sup>31</sup> - D. Schnaper, *la relation à l'autre: au cœur de la pensée sociologique*, (Paris, éd Gallimard, 1998), P.186

<sup>32</sup> - D. Schnaper, *la relation*, P. 413

المؤسسات السياسية أو شكليتها أو ضعفها الداخلي (نظام استبدادي ومواطنة شكلية) أو الخارجي (مؤسسات فوق وطنية، مثل الاتحاد الأوروبي- مواطنة أوروبية) يتولد لديهم الشعور بكون أصواتهم لا فعالية لها. كما أنّ المواطنة الكلاسيكية أخذت تصطدم، خلال العقود الأخيرة، بمطالب جماعية متنوعة (جهوية ودينية وجنسية)، فاعتماد قوانين مثل المناصفة بين الرجال والنساء في المجال السياسي، بقدر ما أفضت إلى تمييز إيجابي لفائدة النساء، بقدر ما وضعت حدوداً للطابع المجرد والكوني للمواطنة.<sup>33</sup> وتعرضت المواطنة الكلاسيكية للمساءلة أيضاً من خلال الحديث عن مواطنة ليس فقط سياسية، وإنما اقتصادية واجتماعية كذلك.<sup>34</sup> من منطلق أنّ المساواة في الحقوق السياسية تحت الأفراد على المطالبة بالمساواة على مستوى الظروف الاقتصادية، إذ لا يمكن أن نجعل من المساواة السياسية والقانونية أساساً للرابطة الاجتماعية دون أن نسعى في الوقت نفسه إلى جعل الظروف الاقتصادية والاجتماعية أقل تفاوتاً. والسياسة التي تسعى إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين هي في الوقت نفسه نتيجة وشرط لممارسة المواطنة.<sup>35</sup> حيث لم تعد المواطنة تتحدد بمجموعة الحقوق والحريات السياسية، وإنما بحقوق اقتصادية واجتماعية. من هنا، لم يعد ما يحدد المواطنين داخل المجتمع وما يوحدهم هو العيش في إطار وحدة تاريخية وسياسية فقط، وإنما الانتماء إلى تنظيم لإنتاج وتوزيع الثروات باسم قيم مشتركة، بحيث لم يعد التعاقد ذو الطبيعة السياسية هو ما يوحد الشركاء، وإنما المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

والواقع أنّ هناك علاقة أساسية بين الشغل المنتج والمواطنة. فالمجتمع الحديث مؤسس على القيمة المزدوجة للفرد-المواطن والمنتج. حيث يكتسب المواطن الحديث كرامته وهو يشتغل.<sup>36</sup> وقد سبق لفلاسفة القرن الثامن عشر، أن أكدوا على أنّ المواطنة غير مفصولة عن نشاط الإنتاج وعن القيمة الممنوحة للشغل في مجتمع يقوم على طموح التحكم في الطبيعة.<sup>37</sup> وهكذا، فبعد أن كان للعمل معنى سلبي، استعاد في الحقبة الحديثة طابعه الإيجابي، وتحول إلى نشاط يحقق فيه الإنسان ذاته، ويجسّد فيه حريته، ويعبّر فيه عن تضامنه مع غيره من الناس.

<sup>33</sup> - .....

<sup>34</sup> - D.Schnapper, *la relation*, P. 413

<sup>35</sup> - D. Schnapper, *Qu'est ce que l'intégration ?*, P. 141

<sup>36</sup> - Debat entre Dominique Méda et Dominique Schnapper, *Vers la fin du travail ?*, in *Revue Sciences Humaines*, N 78, (1997), PP. 29-31

<sup>37</sup> - D. Schnapper, *Qu'est ce que l'intégration?*, P. 135

من هنا فالمواطنة الحققة هي حصيلة "المواطنة السياسية والقانونية" التي بقدر ما تمنح شرعية سياسية للدولة تعزز الرابطة الاجتماعية و"المواطنة الاقتصادية والاجتماعية"، التي تمثل شرطاً لممارسة الديمقراطية الفعلية، بحكم أنها تضمن كرامة المواطن<sup>38</sup>.

إنّ الشغل الذي يختاره الفرد أو يقبله بحرية، وفي شروط عادلة ومرضية يتيح له أن يكون مواطناً. فالفرد الذي نشأ مع نشأة الحدائث السياسية، هو المواطن والإنسان الذي يشتغل من أجل التحكم في الطبيعة. فكرامة الإنسان الحديث تقوم إذن على ممارسة المواطنة والنشاط المنتج<sup>39</sup>.

ويتبنى بعض الباحثين فرضية أننا نعيش اليوم الاستنفاد التدريجي لبراديجم الشغل كمبدأ للاندماج، من مظاهره الأساسية: تقلص مدة الحياة النشيطة. لكن كوننا نشغل اليوم أقل، لا يعني بالضرورة أنّ الشغل لم يعد معياراً ولم تعد له قيمة، ولم يعد ينظم الحياة الجماعية، كما لا يعني إعادة النظر في أهمية الشغل وفي وظيفته الإدماجية. فالذي ليس له "سبب قوي" (سن أو حالة صحية) للعمل، يشعر أنه مقصي من تبادلات الحياة الجماعية. وحتى لو أن الشغل يتخذ أشكالاً ما تفتأ تتجدد فإنّه يظل محوراً أساسياً في الحياة في الديمقراطيات الحديثة، فهو يظل بمثابة "الدمج الكبير" le grand intégrateur<sup>40</sup>.

### 3- جدلية الاندماج الاجتماعي وتشكل المجتمع الديمقراطي أو مجتمع المواطنين

#### 1.3- مقومات المجتمع الديمقراطي:

إنّ المجتمع الديمقراطي هو شكل الحياة السياسية الذي يعطي أكبر قدر من الحرية لأكبر عدد من الأفراد، والذي يعترف بأكبر قدر ممكن من التنوع الاجتماعي والثقافي ويحميه. فالديمقراطية لا توجد خارج الاعتراف بتنوع المعتقدات والأصول والآراء والمشاريع... إلخ. فالديمقراطية هي سياسة للاعتراف بالآخر كما قال شارل

<sup>38</sup> - .....

<sup>39</sup> - D.Schnapper, *Qu'est ce que l'intégration?*, P. 137

<sup>40</sup> - صحيح أنّ النشاط المهني ليس سوى رابطة من الروابط الملموسة التي يقيمها الأفراد مع الآخرين ومع المؤسسات الجماعية. إذ هناك أيضاً التبادلات الأسرية والعلاقات الاجتماعية والروابط المقامة مع مختلف هيئات المجتمع المدني أو السياسي. إلا أنّ الروابط الأسرية ومجموع التبادلات والروابط الاجتماعية الأخرى، ترتبط هي نفسها ارتباطاً وثيقاً بمكانة الفرد في العلاقة مع سوق الشغل ونظام الحماية الاجتماعية. للمزيد انظر:

Dominique Schnapper, *Qu'est ce que l'intégration?*, P. 138

تايلور.<sup>41</sup> وبتعبير آخر الاعتراف بحق الأفراد والجماعات في أن يكونوا صانعين لتاريخهم (صانعين لذواتهم، ولحياتهم الفردية والجماعية)، وليس في أن يتحرروا من قيودهم فقط.

وهذا يعني أنّ ما أنجزته الحركات الاجتماعية، في إطار ما يُسمّى بالربيع العربي، هو بداية الطريق نحو الديمقراطية، فقد حررت الطاقات (أفراداً وجماعات) من القيود، لكن ما تحتاجه مجتمعاتنا هو الاعتراف بحق الأفراد والجماعات في أن يكونوا صانعين لحاضرهم ومستقبلهم.

والمجتمع الديمقراطي هو أيضاً مجتمع مفتوح في مبادئه وفي واقعه الملموس. فهو مفتوح بالمعنى النظري لكارل بوبر، من حيث إنه مؤسس على الثقة في فضائل النقاش الحر والعقلاني بين المواطنين. وهو مفتوح بالمعنى الملموس، بالنظر إلى أنه قابل للولوج من طرف كل أفراد المجتمع، لكن مبدئياً من طرف الأجنبي أيضاً.<sup>42</sup> وأن نخلق مجتمعاً يعني أن نكون مواطنين جميعاً، وأن نشكل معاً مجتمع مواطنين .communauté de citoyens

ويقوم المجتمع الديمقراطي على الحياد تجاه التقاليد الثقافية والدينية، التي تترك لمبادرة وحرية كل فرد أو جماعة. لكنّ هذا الحياد المعلن والممارس ليس مجرداً من القيم. فهو يفترض بالضرورة فكرة المساواة في الكرامة بين جميع البشر، كيفما كانت ثقافتهم وممارساتهم الدينية.<sup>43</sup> فالمساواة بين الأشخاص مبدأ مؤسس للديمقراطية.<sup>44</sup> كما أنه من المستحيل أن يستمر مجتمع ديمقراطي قائماً على مبدأ الوحدة المطلقة، سواء كانت وحدة دين الدولة، أو وحدة السلطة المطلقة، أو وحدة الثقافة بالتعارض مع ثقافات أخرى. إنّ مجتمعاً يحدّد ذاته قبل أي شيء بهويته ووحدته، لا يمكن أن يكون ديمقراطياً.<sup>45</sup> وعلى العكس، تفرض ديمقراطية المجتمع الأخذ بعين الاعتبار - وبشكل متزايد - خصوصيات مختلف الجماعات داخل الفضاء العام. فيفضل ذلك يمكن تجديد

<sup>41</sup>- ورد عند ألان تورين:

Alain Touraine, *Qu' est- ce que la démocratie?*, P. 10

<sup>42</sup>- D. Schnaper, *Par-delà*, PP. 461-472

<sup>43</sup>- فعلى سبيل المثال لا يمكن للدول الديمقراطية أن تقبل، باسم حرية كل فرد في أن يظل متشبهاً بثقافته الأصلية، استمرار ممارسة قائمة على التفاوتات بين الجنسين التي تميز غالباً الثقافات التقليدية. إذ ينبغي أن يفرض، باسم القيم الديمقراطية، احترام المساواة بين الجنسين، وينبغي رفض أشكال إذلال النساء: ختان الفتيات الصغيرات، والتفاوت في الحقوق بين الجنسين، والزواج القسري وزواج القاصرات.

<sup>44</sup>- D. Schnaper, *Par-delà*, PP. 461-472

<sup>45</sup>- Alain TOURAINE, *CRITIQUE*, P. 196

الذاكرة الوطنية، وتوسيع أطرها، وذلك عبر المزوجة بين احترام الخصوصيات والهويات، وبين احترام الحقوق والواجبات التي تفرضها المواطنة المشتركة<sup>46</sup>.

### 2.3- الاندماج الاجتماعي أساس المجتمع الديمقراطي:

إنّ بناء المجتمع الديمقراطي رهين بالاندماج الاجتماعي لكل أعضائه باعتبارهم مواطنين أحراراً ومتساوين، يتمتعون بشروط حياة متكافئة على المستوى السياسي والقانوني، وعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي. بحكم أنّ المجتمع الديمقراطي في صورته الحديثة مؤسس على القيمة المزدوجة للفرد، بوصفه مواطناً يمارس مواظنته بكل أبعادها السياسية والقانونية، وباعتباره منتجاً يشارك بفعالية في إنتاج الثروات. والمجتمع الديمقراطي الحديث القائم على الاندماج الاجتماعي هو مجتمع مواطنين يؤسس نفسه بنفسه -s'auto-institue، أي مجتمع يتأسس وفق إرادة أعضائه وحدها<sup>47</sup>.

والاندماج الفعلي في المجتمعات الديمقراطية لا يقوم على مجرد الاعتراف بالمساواة في الكرامة بين جميع الأفراد. والحال أنّ الحقوق الاجتماعية والاقتصادية تنزع إلى أن تصبح مكافئة للحقوق السياسية، وأنّ "المواطنة الاقتصادية والاجتماعية" تتحول، بالنسبة للعديد من المفكرين، إلى الشكل الأصيل للمواطنة الحديثة. فتنتم الإشارة بشكل أقل إلى القيم السياسية للديمقراطية الغربية الكبرى، منه إلى فعالية هذه القيم في إنتاج الخيرات المادية وإعادة توزيعها. فإذا كانت شرعية الديمقراطية الحديثة تتأسس على كونية حقوق المواطنين ومنافع دولة الرعاية؛ فالأفراد يميلون دائماً إلى تفضيل الثانية على حساب الأولى. ومع ذلك، فتلبية الحاجات المادية وحدها لا تكفي لتأمين الرابطة الاجتماعية القائمة بين الناس والضرورية للحفاظ على الوحدة السياسية. ففي المجال الاقتصادي ما يُمنح للبعض يُنتزع من البعض الآخر، والتنافس الاقتصادي يقسم الناس، ويغذي النزاعات بين الجماعات التي يميل المشروع السياسي إلى التوحيد بينها. وسبق لهيجل أن أدرك أنّ الهوية الوطنية تتجزأ عندما يحصر البورجوازي ذاته في خصوصيته الاقتصادية-الاجتماعية على حساب البعد السياسي لوجوده، الذي يربطه كمواطن بالدولة<sup>48</sup>.

ويتمحور المجتمع الديمقراطي اليوم حول فكرة العدالة الاجتماعية وحماية كل الأفراد، ليس فقط عبر توفير وتحسين وحماية الشغل، وإنما عبر تشجيع انبثاق أشكال تضامن وتعاون وتبادل جديدة، كفيلة بتقوية

<sup>46</sup>- D. Schnapper, *Qu'est ce que l'intégration?*, P. 179

<sup>47</sup>- D. Schnapper, *Qu'est ce que l'intégration?*, P. 130

<sup>48</sup>- D. Schnapper, *Qu'est ce que l'intégration?*, P.205

الروابط الاجتماعية والتماسك الاجتماعي. فالعمل الاجتماعي صار اليوم يمثل الديمقراطية بالفعل، والحماية الاجتماعية هي المصدر الأول للاندماج الاجتماعي.<sup>49</sup> لكنّ المجتمع الديمقراطي ليس فقط مجتمعاً اقتصادياً واجتماعياً. إنه أيضاً وأولاً مشروع سياسي حامل لقيم؛ هي قيم الحرية السياسية والمساواة في الكرامة بين الجميع. وتقوم الشروط المعتمدة من أجل اكتساب الجنسية، وبشكل عام الاندماج في البلدان الديمقراطية، على إلزامية احترام هذه القيم، إذ بدون ذلك لا يمكن للمجتمع أن يستمر<sup>50</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الديناميات الديمقراطية المميزة للمجتمعات الأوروبية، لا تلغي مع ذلك الطابع الوطني لكل واحدة منها. فالأبحاث الميدانية تبين ثقل المتغير الوطني في أنماط الاندماج عبر التدخل الاجتماعي. وعموماً، إذا كان التحديث يحمل في ذاته قيماً مشتركة بين كل المجتمعات، فالتغير الاقتصادي والتغير الثقافي يحيل الواحد منهما على الآخر، وتظلّ المجتمعات مختلفة عن بعضها بعضاً بقيمتها وعلاقتها بالسياسي، وذلك بفعل تأثير التاريخ والتراث والتقاليد الدينية.<sup>51</sup> في الديمقراطية المعاصرة، أصبح "الاجتماعي" هو الذي يحدد قبل أي شيء "السياسي"، أي التصورات والمؤسسات التي تنظم الكيفيات التي يعيش عبرها الناس مجتمعين. فالرابطة الاجتماعية هي "اجتماعية" أكثر منها "سياسية".

### 3.3- الوطن نتاج ثورة اندماجية:

نشأت الديمقراطية الحديثة في شكل وطني. فالوطن الحديث الذي بزغت فكرته في إنجلترا بدءاً من القرن السادس عشر، ظهر منذ الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية، كتنظيم سياسي شرعي وكوني. وفي كل الحركات الوطنية في أوروبا طوال القرنين التاسع عشر والعشرين، ثم في باقي العالم، لم تنفصل المطالبة بالاستقلال والسيادة الوطنية عن التطلع إلى الديمقراطية وإلى تحرير الناس.<sup>52</sup> وفي عصر الأوطان، يعوض السياسي المبدأ الديني أو السلالي من أجل توحيد الناس. ففي كل وطن ديمقراطي يؤسس السياسي الاجتماعي. وقد أرسيت الثورة الفرنسية مبدأ الفردانية السياسية والاجتماعية عندما قوضت الأوضاع المتفاوتة وروابط التبعية بين الناس. فصار كل مواطن يستثمر قدرأ معيناً من الشرعية السياسية، ويتمتع تدريجياً بالحقوق والواجبات نفسها المحددة بشكل مجرد، والمنصوص عليها والمكرسة بالقانون.

<sup>49</sup>- D. Schnapper, *Qu'est ce que l'intégration?*, P. 173

<sup>50</sup>- Dominique Schnaper, *Par-delà*, PP. 461-472

<sup>51</sup>- D. Schnapper, *Qu'est ce que l'intégration?*, éd Gallimard, coll folio actuel inédit, 2007 Paris, P. 179

<sup>52</sup>- D. Schnapper, *La communauté*, P. 24

وداخل الوطن الديمقراطي نشأ مجتمع إنتاجي، حيث أصبح الأفراد تدريجياً أكثر اهتماماً بمصالحهم وبتلبيتها منه بواجباتهم المدنية، وصار الشغل يثبت موقع الفرد وينظم علاقته بالمجتمع وبالآخرين، ويساهم في تحديد هويته الاجتماعية والشخصية؛ فالمشاركة في الحياة الاقتصادية أصبحت بالتدريج مصدراً أساسياً للوضع الاجتماعي. لم تعد المواطنة صفة قانونية وسياسية فقط، وإنما وسيلة للولوج إلى وضع اجتماعي ومدخل ضروري بالنسبة للفرد لكي ينتزع الاعتراف به كفاعل في الحياة الجماعية. والوطن ليس معطى هكذا، إنه ثمرة سيرورة اندماج بالمعنى الفعال والإيجابي للكلمة، بهذا المعنى حل كليفوردي غيرتزل تشكل الأوطان الجديدة الناشئة عن تفكك الإمبراطوريات الاستعمارية الفرنسية والانجليزية، ومنها الأوطان العربية، فاعتبره بمثابة ثورة اندماجية integrative revolution<sup>53</sup>.

ولعل ما تحتاجه مجتمعاتنا العربية اليوم هو ثورة اندماجية ثانية، تستكمل الثورة الاندماجية الأولى التي أفضت إلى تشكل الوطن الحديث. فالحراك الاجتماعي الذي تشهده مجتمعاتنا اليوم يعكس طموح الأفراد والجماعات إلى الاندماج الاجتماعي الديمقراطي وإلى بناء الوطن الديمقراطي، بعد أن قامت الأنظمة العربية، طوال العقود الماضية، بكل شيء من أجل تدمير الرابطة الاجتماعية.

إنّ تزايد تنقلات الأشخاص في مختلف البلدان جعلنا نعاين أكثر فأكثر نوعاً من الانفصال المتزايد بين المرجعيات الهوياتية والعلاقات الاقتصادية والتنظيم السياسي. لكن ذلك لا يمكن أن يفضي إلى تقويض فكرة وجود مكان للسياسي، سواء كان وطنياً، أو ضمن-وطني أو فوق وطني، حيث تتخذ القرارات المشتركة المؤسسة على مشروع جماعي. ينبغي أن يكون هناك مكان لإعادة التوزيع الاجتماعي وفق تصور للعدالة الاجتماعية، من أجل تقنين النزاعات وأشكال التنافس بين الكيانات الاجتماعية بطريقة ديمقراطية، تبعاً لقواعد شرعية محترمة من طرف الجميع. وينبغي أن يكون هناك مكان حيث تتخذ القرارات الملزمة والشرعية، مكان لإرادة وجود وإثبات القيم الخاصة، ويلجأ فيه للقوة في حالة الحاجة، ومكان للتعبير عن السلطة<sup>54</sup>. من هنا أهمية الوطن بوصفه الشكل السياسي للحدث، لأنه يعوض التقاليد والعادات والامتيازات بفضاء وطني مندمج intégré أعيد بناؤه بالقانون الذي يستلهم ذاته من مبادئ العقل. ويتضح ممّا سبق أنّ الوطن ليس الوجه السياسي للحدث فقط، وإنما هو الفاعل الأساسي في التحديث كذلك<sup>55</sup>.

<sup>53</sup> - Dominique Schnapper, *La communauté*, P. 59

<sup>54</sup> - Dominique Schnapper, *Par-delà la burka*, PP. 461-472

<sup>55</sup> - Alain TOURAINE, *CRITIQUE*, P. 160

## خاتمة:

تؤكد الأدبيات السوسولوجية أنّ ما يضمن تشكل كيان اجتماعي ما والحفاظ على استمراريته، هو الاندماج الاجتماعي الفعلي القائم على مبدأ المشاركة الفعلية والفعالة للأفراد والجماعات في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وخصوصاً بالمشاركة في إبداع المعايير الاجتماعية والقيم المشتركة وفي إنتاج الثروة المشتركة وفي الاستفادة العادلة من منافعها.

ولعل التحولات الاجتماعية الجارية في مجتمعاتنا، توحى بانبثاق عهد جديد عنوانه الأبرز هو رفض كل أشكال الإقصاء والتمييز بسبب الوضع الاجتماعي أو الموقع الجغرافي أو الانتماء العرقي أو اللسني أو الديني أو الجنسي... إلخ، والطموح إلى تأسيس حداثة سياسية وديمقراطية، تقوم على اندماج اجتماعي لكل أفراد المجتمع، باعتبارهم مواطنين أحراراً ومتساوين.

وهذا يعني أنّ ما أنجزته الحركات الاجتماعية في إطار ما يسمى بالربيع العربي، هو بداية الطريق نحو بناء المجتمع الديمقراطي، فقد حررت الطاقات (أفراداً وجماعات) من القيود، لكن ما تحتاجه مجتمعاتنا هو الاعتراف بحق الأفراد والجماعات في أن يكونوا صانعين لحاضرهم ومستقبلهم؛ أي أنّ ما تحتاجه مجتمعاتنا العربية اليوم، هو ثورة اندماجية ثانية، تستكمل الثورة الاندماجية الأولى التي أفضت إلى تشكل الوطن الحديث. فالحراك الاجتماعي الجاري يعكس طموح الأفراد والجماعات إلى الاندماج الاجتماعي الديمقراطي وإلى بناء الوطن الديمقراطي، بعد أن قامت الأنظمة العربية طوال العقود الماضية بكل شيء من أجل تدمير الرابطة الاجتماعية، والإمعان في قتلها بواسطة الفساد والزيونية والتسلط، وتجفيف منابع المجال السياسي وعرقلة انبثاق المجتمع المدني<sup>56</sup>.

<sup>56</sup> - Abdelwahab Meddeb et autres, *Démocratie et citoyenneté*, dossier in Revue Etudes, Tome 416, N 1, janvier(2012), P. 7-32

## قائمة المراجع:

- أومليل علي، الإصلاحية العربية والدولة الوطنية، (بيروت منشورات المركز الثقافي العربي/دار التنوير للطباعة والنشر، 1985).
- بورقية رحمة، الدولة والسلطة والمجتمع، (بيروت، دار الطليعة، 1991).
- حمودي عبد الله، المجتمع المدني في المغرب العربي: تجارب، نظريات وأوهام، ضمن "وعي المجتمع بذاته" (الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 1998).
- بشارة عزمي، المجتمع المدني دراسة نقدية، (بيروت، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).
- Laroui Abdallah, *les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912)*, (Paris, éd François Maspero, 1977).
- D. Schnapper, *la relation à l'autre: au cœur de la pensée sociologique*, (Paris, éd Gallimard, 1998).
- Dominique Schnapper, *La communauté des citoyens*, (Paris, éd Gallimard, 2003).
- Dominique Schnapper, *Qu'est ce que l'intégration?*, (Paris, éd Gallimard, 2007).
- F. Chazel, *L'intégration sociale*, in l encyclopédie philosophique universelle – vol 2 – les notions philosophiques dictionnaire - (Paris, éd PUF, 1990).
- Alain Touraine, *Qu' est- ce que la démocratie?*, (Paris, éd Fayard ,1996).
- Alain Touraine, **CRITIQUE DE LA MODERNITÉ**, (Paris: Les Éditions Fayard, 1992).
- Débat entre Dominique Méda et Dominique Schnapper, *Vers la fin du travail ?*, in Revue Sciences Humaines, N 78, (1997).
- Abdelwahab Meddeb et autres, *Démocratie et citoyenneté* , dossier in Revue Etudes, Tome 416, N 1, janvier ( 2012).
- Salame Ghassan. *Sur la causalité d'un manque: pourquoi le monde arabe n'est-il donc pas démocratique?*. In: Revue française de science politique, 41e année, n°3, (1991).



MominounWithoutBorders



@ Mominoun\_sm



Mominoun

الرباط - المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هاتف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com